إدارة
التواصل

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 13/529
للنشر الفوري
١٩ ديسمبر ٢٠١٣

خبراء الصندوق يختتمون اجتماعاتهم مع السلطات المغربية في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣ والمراجعة الثالثة لخط الوقاية والسيولة

زار المملكة المغربية فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بقيادة السيد جون–فرانسوا دوفان في الفترة ٥–١٩ ديسمبر ٢٠١٣، وذلك لعقد مناقشات مع السلطات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣، بالإضافة إلى المراجعة الثالثة لأداء الاقتصاد المغربي في ظل الاتفاق الذي يدعمه "خط الوقاية والسيولة" – (Precautionary and Liquidity Line ("PLL". وكان المجلس التنفيذي قد وافق في أغسطس ٢٠١٢ على عقد اتفاق مدته ٢٤ شهرا يدعمه "خط الوقاية والسيولة" بقيمة تعادل ٦ مليار دولار أمريكي تقريبا (٧٠٠% من حصة المغرب في الصندوق). وقد شملت الزيارة أيضا لقاءات مع ممثلين للقطاع الخاص والمجتمع المدني. وركزت المناقشات على آخر التطورات الاقتصادية، وآفاق المدى المتوسط، والسياسات الاقتصادية الرامية إلى تعزيز صلابة الاقتصاد ووضع الأسس لنمو أقوى وأشمل.

وفي ختام الزيارة، أدلى السيد دوفان بالبيان التالي:

"بالرغم من السياق الاقتصادي غير المواتي على المستويين الإقليمي والعالمي، فقد تحسن أداء الاقتصاد المغربي على وجه العموم في عام ٢٠١٣ بعد المصاعب التي واجهها في ٢٠١٢. فبينما تمخضت الأزمة الأوروبية عن آثار واضحة على القطاع غير الزراعي، لا يزال من المتوقع أن يحقق إجمالي الناتج المحلي نموا قدره ٥% تقريبا بفضل محصول الحبوب الوافر، فضلا على استمرار التضخم المنخفض. وقد تراجع عجز الحساب الجاري الخارجي إلى حد كبير وظلت الاحتياطيات مستقرة عند مستوى يغطي ٤ شهور من الواردات، بدعم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة القوية. ولا يزال الدين العام عند مستوى يمكن تحمله وعجز المالية العامة في انخفاض مستمر بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة على وجه الخصوص.

ويمكن أن يصل النمو إلى ما يقرب من ٤% في عام ٢٠١٤، مع تسارع النشاط في القطاعات غير الزراعية وبافتراض عودة ناتج الحبوب إلى مستوياته المتوسطة. غير أن الاقتصاد المغربي لا يزال معرضا للتأثر بالظروف الدولية. فالبيئة الاقتصادية الدولية لا تزال هشة رغم التحسن الذي تشهده الآفاق العالمية. وفي هذا السياق، من المهم أن تواصل السلطات

الإصلاحات الجارية لاستعادة توازن حسابات المالية العامة والحسابات الخارجية، وتعزيز القدرة التنافسية، وضمان تحقيق نمو أقوى وأكثر توليدا لفرص العمل، وتحسين الحماية الاجتماعية، ولا سيما لشرائح السكان محدودة الدخل.

وفي هذا الصدد، يبلغ العجز المالي المستهدف في مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠١٤ نسبة قدرها ٤,٩% من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة ملائمة. ومن الأهمية بمكان أن يتيح هذا العجز حيزا ماليا كافيا لتعزيز الحماية الاجتماعية والاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة. ونحن نرحب بجهود الحكومة المغربية للبدء في تخفيض الإعفاءات الضريبية، ولا سيما في القطاع الزراعي، وتخفيض تكلفة نظام الدعم. ومن الأمور الملحة أيضا إصلاح نظام التقاعد لضمان سلامته والحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة. كذلك من المهم تقوية وتحديث إطار المالية العامة من خلال قانون أساسي جديد للموازنة.

ويتعين تحسين القدرة التنافسية لتعزيز مركز المغرب الخارجي. وقد بُذلت جهود في السنوات الأخيرة لتنويع أسواق ومنتجات التصدير وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الجهود التي بدأت تؤتي ثمارها بالفعل. وترى البعثة أن زيادة المرونة في نظام سعر الصرف من شأنه المساهمة في دعم القدرة التنافسية، وتعزيز قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات، ودعم العولمة وتنويع التدفقات الأجنبية. وللاستمرار في جذب الاستثمار الخاص وتشجيعه، ينبغي مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال والشفافية والنظام القضائي. ومن الأهمية بمكان أيضا تنفيذ السياسات الملائمة لزيادة فرص العمل التي يحققها النمو.

ولا يزال القطاع المصرفي مستقرا بوجه عام. ونؤيد جهود بنك المغرب لتعزيز ترتيبات الرقابة المصرفية، بما في ذلك الالتزام التدريجي بمعايير اتفاقية بازل ٣، وضمان تجنيب مخصصات كافية لمواجهة خسائر القروض المتعثرة التي سجلت زيادة طفيفة هذا العام. ولزيادة إمكانات النمو الاقتصادي، لا يزال من الضروري مواصلة التعميق المالي وزيادة فرص الحصول على الائتمان، ولا سيما للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتود البعثة توجيه الشكر للسلطات المغربية ولكل من سنحت لها فرصة الالتقاء بهم في هذه الزيارة على ما أبدوه من تعاون رائع وما أجرته معهم من مناقشات مثمرة."